فاعلية الشكاوى والاخبارات في تعزيز دور هيئة النزاهة العراقية في مكافحة الفساد

محمد عبد الله شريف النعيمي

أ.د.عبد الملك يونس محمد رشيد

محقق في هيئة النزاهة الاتحادية

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل الدور الذي تؤديه الشكاوى والإخبارات في تعزيز فعالية هيئة النزاهة العراقية في مكافحة الفساد، وذلك من خلال دراسة الإطار القانوني المنظّم لها وتقييم آليات تطبيقه بشكل عملي، وقد تناول البحث التشريعات الأساسية التي تُنظّم عملية الإبلاغ، ولا سيما قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع، وقانون حماية المبلّغين والشهود والخبراء والمجنى عليهم، مبرز مدى أهميتها في توفير بيئة قانونية داعمة للإبلاغ، كما استعرض البحث آليات تلقي الشكاوى داخل الهيئة، بما في ذلك القنوات الإلكترونية والورقية، وإجراءات التحقق الأولي، ومعايير تقييم البلاغات، مع تحليل مستوى كفاءتها في الواقع العملي.

وتوصل البحث إلى أن فعالية منظومة الإبلاغ ما تزال تواجه تحديات متعددة، أبرزها ضعف الوعي المجتمعي، وقصور الموارد البشرية والتقنية، والبيروقراطية الإدارية، إضافة إلى محدودية التنسيق بين الجهات الحكومية، كما أظهر أن الخوف من الانتقام وغياب الحوافز يشكلان عائقين مهمين أمام الإبلاغ، رغم وجود تشريعات توفر حماية قانونية للمبلّغين.

وانتهى البحث إلى أن تطوير منظومة الشكاوى والإخبارات يتطلب إصلاحات تشريعية ومؤسسية وتكنولوجية متكاملة، تشمل تعزيز الحماية القانونية، وتحديث البنية الرقمية، وتكثيف حملات التوعية، وتحسين آليات المتابعة والتنسيق المؤسسي، ويؤكد البحث أن تعزيز فعالية الإبلاغ يمثل خطوة محورية في دعم جهود هيئة النزاهة وترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة في العراق، بما يسهم في بناء منظومة رقابية أكثر قدرة على مواجهة الفساد وحماية المال العام.

الكلمات المفتاحية : الشكاوى والإخبارات– هيئة النزاهة العراقية–مكافحة الفساد–حماية المبلّغين–الإطار القانوني.

Abstract:

This study examines the role of complaints and reports as essential mechanisms for enhancing the effectiveness of the Iraqi Commission of Integrity in combating corruption. It analyzes the legal framework governing these mechanisms, with particular focus on the Integrity and Illicit Gain Law and the Law on the Protection of Whistleblowers, Witnesses, Experts, and Victims. The research highlights how these laws establish a formal structure for receiving, verifying, and processing corruption-related information, while also providing legal safeguards to encourage public participation in reporting misconduct. The study further

evaluates the practical performance of the Commission of Integrity in handling complaints, including the diversity of reporting channels, the procedures for preliminary verification, and the criteria used to assess the credibility of submitted information. Despite the existence of a relatively advanced legal framework, the findings reveal several operational challenges, such as limited public awareness, insufficient human and technical resources, bureaucratic delays, and weak institutional coordination.

Additionally, the research identifies social and cultural barriers—particularly fear of retaliation and the absence of incentives—that hinder individuals from reporting corruption. The analysis concludes that strengthening the complaint and reporting system requires comprehensive reforms that integrate legal, institutional, and technological improvements. These include enhancing whistleblower protection, modernizing digital reporting platforms, expanding awareness campaigns, and improving inter-agency cooperation.

Overall, the study affirms that an effective reporting system is a cornerstone of national anti-corruption efforts and a critical factor in reinforcing transparency, accountability, and public trust in Iraq's governance institutions.

Keywords: Complaints and Reports- Iraqi Commission of Integrity-Anti Corruption Mechanisms- Whistleblower Protection-Legal Framework.

مقدمة

تُعدّ الشكاوى والإخبارات إحدى أهم الأدوات الرقابية التي تعتمد عليها الدول الحديثة في مواجهة الفساد وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية داخل المؤسسات العامة، وفي العراق اكتسبت هذه الآليات أهمية متزايدة في ظل التحديات البنيوية التي تواجه منظومة مكافحة الفساد، وما يرافقها من مطالبات مجتمعية ورسمية بضرورة الارتقاء بعمل الأجهزة الرقابية، وفي مقدمتها هيئة النزاهة الاتحادية، فالشكاوى والإخبارات تمثل قناة مباشرة بين المواطن والهيئة، وتُجسّد شكل من أشكال الرقابة الشعبية التي تُسهم في كشف المخالفات وتحديد مكامن الخلل، بما يعزز قدرة الهيئة على أداء مهامها بكفاءة أعلى.

ورغم أن التشريعات العراقية قد أولت اهتمام واضح لهذه الآليات، فإن الإشكاليات العملية المرتبطة بآليات التقديم، وحماية المبلّغين، ومدى استجابة المؤسسات الحكومية، ما تزال تشكل تحدي أمام تحقيق الأثر المطلوب، كما أن فعالية الشكاوى والإخبارات لا تتوقف على وجود إطار قانوني فحسب، بل تتطلب بيئة مؤسسية داعمة، وثقافة مجتمعية تشجع على الإبلاغ، وإجراءات واضحة تضمن سرية المعلومات وسلامة المبلّغ.

من هنا تأتي أهمية دراسة دور الشكاوى والإخبارات في تعزيز فعالية هيئة النزاهة العراقية، من خلال تحليل الإطار القانوني المنظم لها، وتقييم آليات تطبيقه، وبيان مدى تأثير هذه الأدوات في كشف الفساد والحد منه. ويهدف هذا البحث إلى تقديم قراءة تحليلية وصفية معمقة تسهم في تطوير فهم أكاديمي ومهني لهذه الآليات، وتقديم مقترحات

عملية يمكن أن تدعم جهود الهيئة في تعزيز النزاهة وحماية المال العام.

أولاً: أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في كونه يتناول إحدى الأدوات الجوهرية في منظومة مكافحة الفساد، وهي الشكاوى والإخبارات، بوصفها وسيلة فعّالة لتعزيز الرقابة المجتمعية ودعم عمل هيئة النزاهة العراقية، ويسهم البحث في تحليل الإطار القانوني والتطبيقي لهذه الآليات، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، بما يساعد في تطوير سياسات أكثر فاعلية لحماية المبلّغين وتعزيز الشفافية.

ثانيًا: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحليل الدور الذي تؤديه الشكاوى والإخبارات في دعم هيئة النزاهة العراقية، وتقييم مدى فعاليتها في كشف الفساد، كما يسعى إلى دراسة الإطار القانوني المنظم لها، وبيان التحديات التي تواجه تطبيقها، واقتراح آليات عملية لتعزيز دورها. ويطمح البحث إلى تقديم رؤية علمية تسهم في تحسين أداء الهيئة ورفع مستوى الثقة المجتمعية بجهود مكافحة الفساد.

ثالثًا: إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في السؤال الرئيسي الآتي: ما مدى فعالية الشكاوى والإخبارات في تعزيز دور هيئة النزاهة العراقية في مكافحة الفساد؟ وينبثق عن هذا السؤال مجموعة تساؤلات فرعية:

١. ما هو الإطار القانوني الذي ينظم الشكاوى والإخبارات في العراق؟
٢. ما مدى كفاءة الآليات والإجراءات المتبعة في تلقي الشكاوى والإخبارات داخل هيئة النزاهة؟
٣. ما أبرز التحديات التي تواجه المبلّغين والهيئة في التعامل مع هذه الآليات؟
٤. كيف يمكن تطوير منظومة الشكاوى والإخبارات لتعزيز دور الهيئة في مكافحة الفساد؟

رابعًا: منهجية البحث

يعتمد البحث على منهج تحليلي–وصفي لدراسة النصوص القانونية المتعلقة بالشكاوى والإخبارات، وتحليل آليات تطبيقها داخل هيئة النزاهة، كما يستند إلى المنهج القانوني في تفسير التشريعات ذات الصلة، مع الاستفادة من التقارير الرسمية والدراسات السابقة لتقييم الواقع العملي، ويهدف هذا المنهج إلى الربط بين الإطار النظري والتطبيقي للوصول إلى نتائج دقيقة وتوصيات قابلة للتنفيذ.

خامساً: خطة البحث

تقوم خطة البحث على تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين، يتناول المبحث الأول الإطار القانوني للشكاوى والإخبارات في العراق ، ويتضمن مطلبين، حيث سنقوم في المطلب الأول بدراسة التنظيم التشريعي للشكاوى والإخبارات ودور هيئة النزاهة، وأما في المطلب الثاني سنتناول الضمانات القانونية للمبلّغين وآليات حماية الشهود، بينما المبحث الثاني يركز على فعالية الشكاوى والإخبارات في عمل هيئة النزاهة، ويتضمن مطلبين، حيث سنقوم في المطلب الأول بتناول

آليات تلقي الشكاوى والإخبارات وتقييم كفاءتها، أما في المطلب الثاني سنتناول التحديات العملية وسبل تطوير منظومة الإبلاغ لتعزيز مكافحة الفساد، ويُختتم البحث بخاتمة عامة تتضمن أبرز الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار القانوني للشكاوى والإخبارات في العراق

يُعدّ الإطار القانوني المنظّم للشكاوى والإخبارات حجر الأساس في بناء منظومة فعّالة لمكافحة الفساد داخل الدولة، إذ يشكّل هذا الإطار المرجعية التي تستند إليها الجهات الرقابية في ممارسة صلاحياتها، ويحدد في الوقت ذاته حقوق الأفراد وواجباتهم عند الإبلاغ عن حالات الفساد، وفي العراق اكتسب هذا الجانب أهمية خاصة في ظل التحديات التي تواجهها المؤسسات الحكومية، وما يرافقها من حاجة ملحّة إلى تعزيز أدوات الرقابة القانونية والإدارية، فالشكاوى والإخبارات لا تُعد مجرد وسيلة للإبلاغ، بل تمثل آلية تفاعلية بين المواطن والسلطة الرقابية، تُسهم في كشف المخالفات وتوجيه الجهود نحو معالجة مكامن الخلل.

وتتجلى أهمية دراسة الإطار القانوني في كونه يتيح فهماً معمقاً للمرتكزات التشريعية التي تنظّم عمل هيئة النزاهة، ويكشف مدى انسجام النصوص القانونية مع متطلبات الواقع العملي، كما يساعد هذا التحليل في تقييم مدى كفاية الضمانات الممنوحة للمبلّغين، ومدى قدرة التشريعات على توفير بيئة آمنة تشجع على الإبلاغ دون خشية من الانتقام أو المساءلة.

بناء على ما تقدك يتناول هذا المبحث تحليل الأسس القانونية التي تنظّم الشكاوى والإخبارات في العراق، من خلال تقسيمه إلى مطلبين رئيسيين، حيث يتناول المطلب الأول التنظيم التشريعي للشكاوى والإخبارات ودور هيئة النزاهة، وأما المطلب الثاني يتناول الضمانات القانونية للمبلّغين وآليات حماية الشهود.

المطلب الأول

التنظيم التشريعي للشكاوى والإخبارات ودور هيئة النزاهة

يُعدّ التنظيم التشريعي للشكاوى والإخبارات الركيزة الأساسية التي تستند إليها هيئة النزاهة في ممارسة دورها الرقابي، إذ يحدد الإطار القانوني حدود الصلاحيات وآليات تلقي البلاغات والتعامل معها، وتبرز أهمية هذا التنظيم في كونه يوفّر الأساس القانوني الذي يضمن انسيابية الإجراءات ويحمي حقوق المبلّغين، ومن خلال دراسة هذا الإطار، يمكن الوقوف على مدى قدرة التشريعات العراقية على دعم جهود مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية.

يمثل التنظيم التشريعي للشكاوى والإخبارات أحد أهم الأعمدة التي تقوم عليها منظومة مكافحة الفساد في العراق، إذ إن وجود إطار قانوني واضح ومتكامل يُعد شرط أساسي لتمكين هيئة النزاهة من أداء مهامها بكفاءة وفاعلية، فالتشريعات لا تقتصر على تحديد آليات تقديم الشكاوى والإخبارات، بل تمتد لتشمل تحديد الجهات المختصة، وضمانات

المبلّغين، وإجراءات التحقق، ومسؤوليات المؤسسات الحكومية في التعاون مع الهيئة، ويُظهر تحليل النصوص القانونية العراقية أن المشرّع حاول بناء منظومة متكاملة، إلا أن التطبيق العملي يكشف عن تحديات تستوجب الدراسة والتقييم المستمر [١].

لقد أولى المشرّع العراقي أهمية خاصة للشكاوى والإخبارات باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسة للكشف عن الفساد، وذلك من خلال تضمينها في قانون هيئة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدل، الذي نصّ على صلاحيات الهيئة في تلقي الشكاوى والإخبارات المتعلقة بالفساد والتحقيق فيها[٢]، ويُعد هذا القانون الإطار التشريعي الأبرز الذي ينظم العلاقة بين المواطن والهيئة، ويحدد آليات التعامل مع المعلومات الواردة إليها.

كما أن قانون انضباط موظفي الدولة رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل تضمّن نصوصاً تُلزم الموظف بالإبلاغ عن المخالفات التي يطّلع عليها أثناء أداء وظيفته[٣]، وهو ما يعكس رغبة المشرّع في تعزيز ثقافة الإبلاغ داخل المؤسسات الحكومية، ويُعد هذا الالتزام أحد أشكال الرقابة الداخلية التي تسهم في الحد من انتشار الفساد.

وتشير الدراسات القانونية إلى أن فعالية الشكاوى والإخبارات تعتمد بدرجة كبيرة على وضوح النصوص التشريعية التي تنظمها، إذ إن الغموض في الإجراءات أو غياب الضمانات قد يؤدي إلى عزوف المواطنين عن الإبلاغ، ولذلك فإن التشريعات العراقية حاولت توفير حماية قانونية للمبلّغين، إلا أن هذه الحماية ما تزال بحاجة إلى تطوير لتتلاءم مع المعايير الدولية[٤].

ومن الجوانب المهمة في التنظيم التشريعي للشكاوى والإخبارات، تحديد الجهة المختصة بتلقي البلاغات، فقد منح قانون هيئة النزاهة للهيئة صلاحية تلقي الشكاوى من المواطنين والموظفين والجهات الرسمية، سواء كانت مكتوبة أو إلكترونية أو شفهية[٥]، وهو ما يعكس مرونة في الإجراءات تهدف إلى تشجيع الإبلاغ، كما نص القانون على ضرورة تسجيل الشكوى وإعطاء رقم خاص بها لضمان تتبعها.

---

[١] زاهد محمد ديري، الرقابة الإدارية، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١١، ص ٤٤.
[٢] قانون هيئة النزاهة العراقي رقم ٣٠ لعام ٢٠١١ الصادر بتاريخ ٩/١١/٢٠١١ مواد ٢–٥.
[٣] قانون انضباط موظفي الدولة العراقي رقم ١٤ لعام ١٩٩١ الصادر بتاريخ ٢٠/٣/١٩٩١ مواد ١٠–١٢.
[٤] ختام حمادي محمود، الأطر القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد الإداري، مكتبة القانون المقارن، العراق، ٢٠٢٢، ص ٥٦.
[٥] قانون هيئة النزاهة العراقي رقم ٣٠ لعام ٢٠١١ الصادر بتاريخ ٩/١١/٢٠١١ مادة ٧.

وتبرز أهمية هذا التنظيم في كونه يحدد الإجراءات التي تتبعها الهيئة بعد تلقي الشكوى، إذ يتوجب عليها التحقق من صحة المعلومات قبل البدء بالتحقيق الرسمي، ويُعد هذا الإجراء ضروري لتجنب فتح تحقيقات غير مستندة إلى أدلة أولية، ولحماية الأفراد من البلاغات الكيدية، وقد أشارت دراسات قانونية إلى أن وجود مرحلة "التحقق الأولي" يمثل ضمانة مهمة لتحقيق التوازن بين مكافحة الفساد وحماية حقوق الأفراد [٦].

كما أن التشريعات العراقية لم تكتفِ بتنظيم آليات تلقي الشكاوى، بل تناولت أيضا مسألة سرية المعلومات، وهي من أهم الضمانات التي تشجع على الإبلاغ، فقد نص قانون هيئة النزاهة على ضرورة الحفاظ على سرية هوية المبلّغ، وعدم الكشف عنها إلا بإذنه أو بأمر قضائي، وتُعد هذه السرية من الركائز الأساسية التي تمنع تعرض المبلّغ للانتقام أو الضغوط[٧].

وتشير الأدبيات القانونية إلى أن حماية المبلّغين تُعد من أهم المعايير الدولية في مجال مكافحة الفساد، وقد أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ على ضرورة توفير حماية فعالة للمبلّغين والشهود والخبراء، وعلى الرغم من أن العراق صادق على الاتفاقية، إلا أن التشريعات الوطنية ما تزال بحاجة إلى مزيد من التعديل لتتوافق مع متطلبات الاتفاقية[٨].

ومن الجوانب التي تستحق الدراسة أيضاً، العلاقة بين هيئة النزاهة والجهات الرقابية الأخرى، مثل ديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العموميين قبل إلغائها، فقد كان لهذه الجهات دور في تلقي الشكاوى والإخبارات، مما أدى في بعض الأحيان إلى تداخل الصلاحيات، وقد حاول المشرّع معالجة هذا التداخل من خلال تحديد اختصاصات كل جهة، إلا أن التطبيق العملي كشف عن الحاجة إلى مزيد من التنسيق المؤسسي [٩].

كما أن التشريعات العراقية تناولت مسألة البلاغات الكيدية، إذ نص قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ على معاقبة من يقدم بلاغ كاذب بقصد الإضرار بالغير، ويهدف هذا النص إلى منع إساءة استخدام آلية الإبلاغ، وضمان أن تكون الشكاوى والإخبارات مبنية على وقائع حقيقية[١٠].

وتُظهر التجارب الدولية أن فعالية الشكاوى والإخبارات ترتبط بوجود نظام إلكتروني متطور يتيح

---

[٦] صهيب بشار أحمد الجبوري، دور الادعاء العام في مكافحة الفساد، دار هاترك، العراق، ٢٠٢٦، ص ٩٧.
[٧] قانون هيئة النزاهة العراقي رقم ٣٠ لعام ٢٠١١ الصادر بتاريخ ٩/١١/٢٠١١ مادة ٩.
[٨] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد صَدَرَت في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣ ودخلت حيّز النفاذ في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٥ مواد ٣٢–٣٣.
[٩] حسن عبد الهادي هليل الصبيحاوي، رقابة القضاء الإداري للهدف المخصص للسلطة التقديرية في القانونين اللبناني والعراقي، دار هاترك، العراق، ٢٠٢٣، ص ٩١.
[١٠] قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لعام ١٩٦٩ الصادر بتاريخ ١/٧/١٩٦٩ مادة ٢٤٣.

للمـواطنين تقـديم البلاغـات بسـهولة وسـرية، وقـد خطـت هيئـة النزاهـة خطـوات مهمـة فـي هذا الاتجـاه من خـلال إنشـاء بوابـة إلكترونيـة لتلقي الشكاوى، إلا أن هذه الخطوة تحتاج إلى تعزيز من خـلال حمـلات توعية وتطوير تقني مستمر [١١].

كمـا أن التشـريعات العراقيـة حاولـت تعزيـز التعاون بين هيئة النزاهة والسلطة القضائية، إذ نص قـانون الهيئـة علـى إحالـة القضـايا التـي يثبـت فيهـا وجود شبهات فساد إلى القضاء المختص، ويُعد هذا التعـاون ضـروري لضـمان عـدم بقـاء الشـكاوى والإخبارات دون إجراءات قانونية لاحقة [١٢].

وتشـير الدراسـات إلـى أن فعاليـة الإطـار التشـريعي تتوقـف علـى مـدى التـزام المؤسسـات الحكوميـة بتنفيـذ أحكامـه، إذ إن بعـض الجهـات قـد تتـردد فـي التعـاون مـع هيئـة النزاهـة أو تقـديم المعلومـات المطلوبـة، ولـذلك فـإن التشـريعات بحاجـة إلى نصـوص أكثر صـرامة تلزم المؤسسات بالتعاون الكامل مع الهيئة [١٣].

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن التنظيم التشريعي للشـكاوى والإخبـارات فـي العـراق يشـكل منظومـة متكاملـة مـن النصـوص القانونيـة التـي تهـدف إلـى تعزيـز دور هيئـة النزاهـة فـي مكافحـة الفسـاد، إلا أن التطبيـق العملـي يكشـف عـن الحاجـة إلـى تطـوير بعـض الجوانـب، مثـل حمايـة المبلّغـين، وتنسـيق الصـلاحيات، وتعزيـز التعـاون المؤسسـي، وتطـوير الأنظمـة الإلكترونيـة، ويُعد هذا التحليل خطـوة مهمـة لفهم الواقع القانوني وتقديم مقترحات إصـلاحية تسـهم في تعزيز النزاهة والشفافية داخل الدولة.

المطلب الثاني

الضمانات القانونية للمبلّغين وآليات حماية الشهود

تُعتبـر الضـمانات القانونيـة للمبلّغـين والشـهود إحـدى الركـائز الجوهريـة فـي بنـاء منظومـة فعّالـة لمكافحـة الفساد، إذ لا يمكن للشكاوى والإخبارات أن تحقـق أهـدافها دون تـوفير حمايـة قانونيـة راسـخة تشـجع الأفراد علـى الإبـلاغ دون خـوف، وقـد أدرك المشرّع العراقي أهمية هذه الحماية، فعمل على سنّ تشـريعات خاصـة تعـزز مـن أمـن المبلّغين وتضـمن سرية المعلومـات، ويهـدف هـذا المطلـب إلـى تحليـل تلـك الضـمانات وبيـان مـدى كفايتهـا فـي دعـم جهـود هيئة النزاهة.

تُعدّ الضـمانات القانونيـة للمبلّغين والشـهود مـن أهم الأسس التي تقوم عليها منظومـة مكافحـة الفسـاد، إذ إن فعالية الشكاوى والإخبارات ترتبط ارتباط وثيق بمدى قدرة الدولـة علـى تـوفير حمايـة حقيقيـة للأفراد الذين يقدمون معلومات تتعلق بوقائع فساد، فالإبلاغ عـن الفسـاد غالبـا مـا ينطـوي علـى مخـاطر مهنيـة

---

[١١] محمد إبراهيم عبد الله الزبيدي، الفساد الإداري واستراتيجية المكافحة الإعلامية، دار غيداء، عمّان، ٢٠١٧، ص ١٥٣.

[١٢] قانون هيئة النزاهة العراقي رقم ٣٠ لعام ٢٠١١ الصادر بتاريخ ٩/١١/٢٠١١ مادة ١١.

[١٣] السجاد ماجد كاظم، الفساد الإداري وآليات أجهزة الرقابة في مكافحته وتأثيره على بناء دولة المؤسسات والقانون، دار هاترك، العراق، ٢٠٢٣، ص ١٣٤.

واجتماعية وأمنية، مما يجعل توفير الحماية القانونية ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، وقد أدرك المشرّع العراقي هذه الحقيقة، فعمل على تطوير منظومة تشريعية تهدف إلى تعزيز الثقة بين المواطن والجهات الرقابية، وفي مقدمتها هيئة النزاهة[١٤].

ويُعدّ قانون حماية المبلّغين والشهود والخبراء والمجنى عليهم رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٧ من أهم التشريعات الحديثة التي تبناها العراق في هذا المجال، إذ جاء استجابة لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، والتي أكدت على ضرورة توفير حماية فعّالة للمبلّغين، وقد نصّ القانون على مجموعة من الضمانات التي تهدف إلى حماية المبلّغ من أي أذى قد يتعرض له نتيجة تقديمه للمعلومات، سواء كان الأذى مادي أو معنوي أو وظيفي [١٥].

ومن أبرز الضمانات التي نص عليها القانون، حماية هوية المبلّغ وسرية المعلومات المتعلقة به، إذ أوجب على الجهات المختصة عدم الكشف عن هويته إلا بإذنه أو بأمر قضائي، وتُعد هذه السرية من أهم الضمانات التي تشجع الأفراد على الإبلاغ، لأنها تمنع تعرضهم للانتقام أو الضغوط، كما نص القانون على توفير حماية جسدية للمبلّغ عند الضرورة، بما في ذلك تغيير محل الإقامة أو توفير حراسة أمنية [١٦].

كما منح القانون للمبلّغ حقّ الحماية الوظيفية، إذ حظر اتخاذ أي إجراء إداري أو وظيفي ضده بسبب تقديمه للبلاغ، مثل النقل التعسفي أو الفصل أو تخفيض الدرجة الوظيفية[١٧]، ويُعد هذا الجانب من أهم الضمانات، لأن الخوف من العقوبات الوظيفية يمثل أحد أبرز أسباب عزوف الموظفين عن الإبلاغ عن الفساد داخل مؤسساتهم.

وقد تناولت الدراسات القانونية أهمية هذه الحماية، مؤكدة أن التشريعات التي توفر حماية شاملة للمبلّغين تسهم في رفع معدلات الإبلاغ وتعزيز الرقابة المجتمعية، وتشير الأدبيات القانونية إلى أن الدول التي تبنت قوانين حماية المبلّغين شهدت زيادة ملحوظة في عدد البلاغات المتعلقة بالفساد، مما يعكس أهمية هذه التشريعات في دعم جهود مكافحة الفساد [١٨].

وفي السياق العراقي يُلاحظ أن قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١

---

[١٤] خالد جمال، الشفافية ومكافحة الفساد في العمل الإداري، دار الرنيم للنشر والتوزيع، ٢٠٢٤، ص ٩٤.

[١٥] قانون حماية المبلّغين والشهود والخبراء العراقي رقم ٥٨ لعام ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ٢٢/١١/٢٠١٧ مواد ١–٤.

[١٦] قانون حماية المبلّغين والشهود والخبراء العراقي رقم ٥٨ لعام ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ٢٢/١١/٢٠١٧ مادة ٧.

[١٧] قانون حماية المبلّغين والشهود والخبراء العراقي رقم ٥٨ لعام ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ٢٢/١١/٢٠١٧ مادة ١٠.

[١٨] محمد فتحي إبراهيم، دور المؤسسات الرقابية الحديثة في مكافحة الفساد الإداري، مركز المحمود للنشر وتوزيع الكتب القانونية، مصر، ٢٠٢٤، ص ١٦٨.

المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٩ قد عزز من دور الهيئة في حماية المبلّغين، إذ نص على ضرورة توفير بيئة آمنة للإبلاغ، وأكد على سرية المعلومات المتعلقة بالمبلّغين، كما منح الهيئة صلاحية اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المبلّغين بالتنسيق مع الجهات الأمنية والقضائية[١٩].

ومن الجوانب المهمة التي تناولها القانون، حماية الشهود والخبراء الذين يشاركون في التحقيقات المتعلقة بالفساد، إذ نص على توفير حماية خاصة لهم، بما في ذلك تأمين أماكن الإقامة وتغيير الهويات عند الضرورة. وتُعد هذه الحماية ضرورية لضمان استمرار التحقيقات دون تعرض الشهود للتهديد أو الترهيب[٢٠].

كما أن التشريعات العراقية تناولت مسألة التعويض للمبلّغين في حال تعرضهم لضرر نتيجة الإبلاغ، إذ نص قانون حماية المبلّغين على حقهم في الحصول على تعويض عادل عن الأضرار التي لحقت بهم، ويُعد هذا التعويض أحد أشكال الدعم التي تشجع الأفراد على الإبلاغ، لأنه يضمن لهم عدم تحمل تبعات الإبلاغ وحده[٢١].

وتشير الدراسات المقارنة إلى أن حماية المبلّغين لا تقتصر على النصوص القانونية، بل تتطلب وجود آليات مؤسسية فعّالة لتنفيذ هذه النصوص، وفي العراق تلعب هيئة النزاهة دور محوري في هذا الجانب، إذ تعمل على استقبال الشكاوى والإخبارات وتوفير الحماية للمبلّغين بالتنسيق مع الجهات المختصة، إلا أن التطبيق العملي يكشف عن تحديات تتعلق بضعف التنسيق المؤسسي، وقلة الموارد، وعدم كفاية الوعي المجتمعي بأهمية الإبلاغ [٢٢].

كما أن بعض الباحثين يشيرون إلى أن الحماية القانونية للمبلّغين في العراق ما تزال بحاجة إلى تطوير، خصوصاً فيما يتعلق بتوسيع نطاق الحماية ليشمل القطاع الخاص، وتعزيز آليات التبليغ الإلكتروني، وتوفير ضمانات إضافية ضد الانتقام غير المباشر، مثل التشهير أو الضغط الاجتماعي.

---

[١٩] قانون هيئة النزاهة العراقي رقم ٣٠ لعام ٢٠١١ الصادر بتاريخ ٩/١١/٢٠١١ مادة ٥-٩.

[٢٠] قانون حماية المبلّغين والشهود والخبراء العراقي رقم ٥٨ لعام ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ٢٢/١١/٢٠١٧ مادة ١٢-١٥.

[٢١] قانون حماية المبلّغين والشهود والخبراء العراقي رقم ٥٨ لعام ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ٢٢/١١/٢٠١٧ مادة ١٨.

[٢٢] هشام عبد السيد الصافي، الشفافية الإدارية بين ضرورة مكافحة الفساد وحدود السر الوظيفي دراسة تطبيقية مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ١٦٧.

ومن الجوانب التي تستحق الإشارة، أن التشريعات العراقية لم تتناول بشكل كافٍ مسألة الحوافز للمبلّغين، وهي آلية معمول بها في عدد من الدول لتعزيز الإبلاغ عن الفساد. وتشير التجارب الدولية إلى أن تقديم مكافآت مالية أو معنوية للمبلّغين يسهم في زيادة عدد البلاغات، خصوصاً في القضايا الكبرى التي تتطلب معلومات دقيقة[٢٣].

وفي ضوء ما تقدم، يتضح أن العراق يمتلك منظومة تشريعية متقدمة نسبياً في مجال حماية المبلّغين والشهود، إلا أن التطبيق العملي لهذه التشريعات ما يزال يواجه تحديات تتطلب معالجة جادة. ومن أهم هذه التحديات: ضعف الوعي القانوني لدى المواطنين، محدودية الموارد المخصصة للحماية، ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، وعدم وجود آليات رقابية فعّالة لضمان تنفيذ القانون.

يتضح من خلال تحليل الإطار القانوني للشكاوى والإخبارات، وما يتصل به من ضمانات للمبلّغين والشهود، أن المشرّع العراقي قد خطا خطوات مهمة نحو بناء منظومة تشريعية داعمة لجهود مكافحة الفساد .ومع ذلك، فإن التطبيق العملي يكشف عن فجوات تحتاج إلى معالجة لتعزيز فعالية هذه المنظومة .كما أن تطوير آليات الحماية والتنسيق المؤسسي يمثل ضرورة ملحّة لضمان ثقة المواطنين في عملية الإبلاغ .ويُعدّ هذا المبحث أساساً لفهم الواقع القانوني قبل الانتقال إلى تقييم الأثر العملي لهذه الآليات في عمل هيئة النزاهة.

المبحث الثاني

فعالية الشكاوى والإخبارات في عمل هيئة النزاهة

تعتبر فعالية الشكاوى والإخبارات في عمل هيئة النزاهة العراقية مؤشر مهم على قدرة الدولة في مواجهة الفساد عبر أدوات رقابية تشاركية تجمع بين المواطن والمؤسسة الرقابية، فالإطار القانوني مهما كان متقدم، لا يحقق أهدافه ما لم تُفعّل آليات التطبيق بصورة عملية ومنهجية، ومن هنا يكتسب تقييم الأداء المؤسسي للهيئة أهمية خاصة، إذ يسمح بفهم مدى كفاءة الإجراءات المتبعة في تلقي الشكاوى، والتحقق منها وإحالتها إلى الجهات المختصة، فضل عن قياس مستوى الاستجابة الحكومية لهذه البلاغات، كما أن دراسة فعالية هذه الآليات تكشف عن مدى قدرة الهيئة على التعامل مع التحديات المرتبطة بالموارد البشرية، والتقنيات المستخدمة، والتنسيق مع الجهات القضائية والتنفيذية، وتبرز كذلك أهمية تقييم مستوى الوعي المجتمعي بأهمية الإبلاغ، ومدى ثقة المواطنين في قدرة الهيئة على حماية المبلّغين وضمان سرية المعلومات، ويهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل شامل للواقع العملي للشكاوى والإخبارات داخل هيئة النزاهة، من خلال التركيز على آليات العمل،

[٢٣] عمر جبار أحمد، ظاهرة الفساد الاداري ودور الهيئات الرقابية في مكافحتها، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ٢٠١٩، ص ١٣٤.

والتحديات والنتائج المتحققة، بما يسهم في تقديم رؤية نقدية تساعد في تطوير منظومة مكافحة الفساد في العراق.

علاوة على ما سبق ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين، حيث يتناول المطلب الأول آليات تلقي الشكاوى والإخبارات وتقييم كفاءتها، وأما المطلب الثاني لدراسة التحديات العملية وسبل تطوير منظومة الإبلاغ لتعزيز مكافحة الفساد.

المطلب الأول

آليات تلقي الشكاوى والإخبارات وتقييم كفاءتها

تُعدّ آليات تلقي الشكاوى والإخبارات في هيئة النزاهة العراقية المدخل الرئيس لبدء أي إجراء رقابي أو تحقيقي يتعلق بوقائع الفساد، فهذه الآليات تمثل نقطة الاتصال الأولى بين المواطن والهيئة، مما يجعل كفاءتها وشفافيتها عامل حاسم في تعزيز الثقة العامة، ومن خلال دراسة هذه الآليات، يمكن تقييم مدى قدرة الهيئة على الاستجابة الفعّالة للبلاغات وتحويلها إلى إجراءات ملموسة.

تُعدّ آليات تلقي الشكاوى والإخبارات في هيئة النزاهة العراقية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الهيئة في كشف الفساد وملاحقة مرتكبيه، إذ تمثل هذه الآليات القناة الرسمية التي تتيح للمواطنين والموظفين والجهات الحكومية تقديم المعلومات المتعلقة بوقائع الفساد، وتبرز أهمية هذه الآليات في كونها تشكل نقطة الانطلاق لأي عملية تحقيقيّة، مما يجعل تطويرها وضمان كفاءتها ضرورة ملحّة لتعزيز فعالية الهيئة[٢٤].

لقد أولى المشرّع العراقي اهتمام واضح بتنظيم آليات تلقي الشكاوى والإخبارات، وذلك من خلال تضمينها في قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٩، حيث نص القانون على صلاحية الهيئة في تلقي الشكاوى والإخبارات المتعلقة بالفساد، سواء وردت من أفراد أو جهات رسمية أو منظمات مجتمع مدني، ويُعد هذا النص الأساس القانوني الذي تستند إليه الهيئة في بناء منظومة تلقي البلاغات[٢٥].

وتتضمن آليات تلقي الشكاوى عدة قنوات، أبرزها التقديم المباشر في مقر الهيئة، البريد الإلكتروني الرسمي، الخط الساخن، الموقع الإلكتروني، إضافة إلى الاستمارات الورقية

---

[٢٤] ناصح أحمد محمد الإمام عقراوي، دور القضاء الإداري في الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد الإداري، دار هاترك، العراق، ٢٠٢٣، ص ١٧٤.

[٢٥] قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع العراقي رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٩ الصادر بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠١٩ مادة ٥.

والإلكترونية، ويهدف هذا التنوع إلى تسهيل عملية الإبلاغ وتجاوز العقبات التي قد تمنع المواطنين من تقديم الشكاوى، خصوصا في المناطق البعيدة أو لدى الفئات التي تتردد في الحضور الشخصي.

كما أن الهيئة تعتمد نظام إلكتروني متطور لتسجيل الشكاوى، حيث يتم منح كل شكوى رقم خاص يتيح تتبعها، وهو ما يعزز الشفافية ويمنع ضياع الشكاوى أو إهمالها، ويُعد هذا النظام خطوة مهمة نحو التحول الرقمي في العمل الرقابي، إذ يضمن دقة البيانات وسهولة الوصول إليها [٢٦].

وتبدأ إجراءات الهيئة بعد تلقي الشكوى بمرحلة "التحقق الأولي"، وهي مرحلة أساسية تهدف إلى التأكد من جدية المعلومات قبل إحالتها إلى التحقيق، وتشمل هذه المرحلة جمع البيانات الأولية، ومراجعة الوثائق، والتأكد من هوية المبلّغ، وتقييم مدى ارتباط الشكوى باختصاص الهيئة، وتُعد هذه المرحلة ضرورية لتجنب فتح تحقيقات غير مستندة إلى أدلة أولية[٢٧].

كما أن الهيئة تعتمد معايير محددة لتقييم الشكاوى، من بينها وضوح المعلومات، وجود أدلة أولية، ارتباط الموضوع بالفساد المالي أو الإداري، وعدم وجود دافع كيدي ظاهر، وتساعد هذه المعايير في فرز الشكاوى وتحديد أولويات العمل، خصوصا في ظل العدد الكبير من البلاغات التي تتلقاها الهيئة سنويا.

ومن الجوانب المهمة في آليات تلقي الشكاوى، مسألة سرية المعلومات، إذ نص قانون هيئة النزاهة على ضرورة الحفاظ على سرية هوية المبلّغ وعدم الكشف عنها إلا بإذنه أو بأمر قضائي، وتُعد هذه السرية من أهم الضمانات التي تشجع المواطنين على الإبلاغ دون خوف من الانتقام [٢٨].

كما أن قانون حماية المبلّغين والشهود والخبراء والمجنى عليهم رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٧ عزز من هذه الحماية، إذ نص على توفير حماية جسدية ووظيفية للمبلّغين، ومنع اتخاذ أي إجراءات انتقامية ضدهم، ويُعد هذا القانون خطوة مهمة في دعم آليات تلقي الشكاوى، لأنه يطمئن المبلّغ بأن الدولة توفر له حماية قانونية شاملة[٢٩].

وتشير الدراسات إلى أن فعالية آليات تلقي الشكاوى تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الوعي المجتمعي بأهمية الإبلاغ، إذ إن ضعف الوعي يؤدي إلى انخفاض عدد البلاغات أو عدم دقتها، ولذلك تعمل هيئة النزاهة على تنفيذ حملات توعية

---

[٢٦] زاهد محمد ديري، الرقابة الإدارية، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١١، ص ١١٩.

[٢٧] حسن عبد الهادي هليل الصبيحاوي، رقابة القضاء الإداري للهدف المخصص للسلطة التقديرية في القانونين اللبناني والعراقي، دار هاترك، العراق، ٢٠٢٣، ص ١٦٥.

[٢٨] قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع العراقي رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٩ الصادر بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠١٩ مادة ٩.

[٢٩] قانون حماية المبلّغين والشهود والخبراء العراقي رقم ٥٨ لعام ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ٢٢/١١/٢٠١٧ مادة ٧-١٠.

لتعريف المواطنين بطرق الإبلاغ وأهميتها في مكافحة الفساد[٣٠].

كما أن الهيئة تواجه تحديات تتعلق بضعف الموارد البشرية المتخصصة في التعامل مع الشكاوى، إذ يتطلب هذا العمل خبرة قانونية وإدارية وقدرة على التحقق من المعلومات، وتشير بعض التقارير إلى أن نقص الكوادر قد يؤدي إلى تأخير في معالجة الشكاوى أو ضعف في تقييمها.

ومن التحديات الأخرى ضعف التنسيق بين الهيئة والجهات الحكومية الأخرى، إذ إن بعض الجهات قد تتردد في تقديم المعلومات المطلوبة أو التعاون في التحقيقات، وقد حاول المشرّع معالجة هذا الأمر من خلال النص على إلزام الجهات الحكومية بالتعاون الكامل مع الهيئة[٣١].

كما أن الهيئة تعتمد على تقارير ديوان الرقابة المالية والجهات الرقابية الأخرى في دعم عملية التحقق من الشكاوى، مما يعزز من دقة المعلومات ويزيد من فعالية الإجراءات، إلا أن هذا التعاون يحتاج إلى تطوير مستمر لضمان سرعة تبادل المعلومات.

وتشير التجارب الدولية إلى أن تطوير آليات تلقي الشكاوى يتطلب اعتماد أنظمة إلكترونية متقدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي في فرز البلاغات وتحليلها، وهو ما يمكن أن يساعد الهيئة في التعامل مع العدد الكبير من الشكاوى بكفاءة أعلى، وقد بدأت الهيئة خطوات أولية في هذا الاتجاه، إلا أن هذه الخطوات تحتاج إلى تعزيز[٣٢].

بناء على ما سبق يستنتج أن آليات تلقي الشكاوى والإخبارات في هيئة النزاهة العراقية تمثل منظومة متكاملة تجمع بين الإطار القانوني والتطبيق العملي، إلا أنها ما تزال بحاجة إلى تطوير في عدة جوانب، مثل تعزيز الموارد البشرية، وتطوير الأنظمة الإلكترونية، وتوسيع حملات التوعية، وتعزيز التعاون المؤسسي، ويُعد تحسين هذه الآليات خطوة أساسية لتعزيز دور الهيئة في مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية.

---

[٣٠] مريم محمد عبد صالح، هيئة النزاهة ودورها في مكافحة الفساد الإداري، مجلة الأطروحة-العلوم الاجتماعية، دار الأطروحة للنشر العلمي، العراق، العدد ١، المجلد ٧، آب ٢٠٢٢، ص ١٣٧.

[٣١] قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع العراقي رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٩ الصادر بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠١٩ مادة ١١.

[٣٢] ياسر عبد المنعم محمد، السياسة الجنائية في مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق: تحليل قانوني في ضوء الاتفاقيات الدولية، مجلة الجامعة العراقية، الجامعة العراقية، العدد ٧٤، المجلد ٤، ٢٠٢٥، ص ٦٣٠.

المطلب الثاني

التحديات العملية وسبل تطوير منظومة الإبلاغ لتعزيز مكافحة الفساد

على الرغم من التطور التشريعي الذي شهده العراق في مجال مكافحة الفساد، ما تزال منظومة الشكاوى والإخبارات تواجه تحديات عملية تحدّ من فعاليتها، فالتطبيق الواقعي يكشف عن فجوات مؤسسية وإجرائية تتطلب معالجة جادة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، ويهدف هذا المطلب إلى تحليل أبرز هذه التحديات واقتراح سبل تطوير منظومة الإبلاغ بما يعزز دور هيئة النزاهة في مكافحة الفساد.

تواجه منظومة الشكاوى والإخبارات في هيئة النزاهة العراقية مجموعة من التحديات العملية التي تؤثر في قدرتها على أداء دورها الرقابي بكفاءة، فعلى الرغم من وجود إطار قانوني متقدم نسبيا، إلا أن التطبيق العملي يكشف عن صعوبات تتعلق بالبنية المؤسسية، والموارد البشرية، والتقنيات المستخدمة، إضافة إلى التحديات الاجتماعية والثقافية، وتُعد دراسة هذه التحديات خطوة أساسية لفهم واقع الإبلاغ عن الفساد وتحديد سبل تطويره[٣٣].

أول هذه التحديات يتمثل في ضعف الوعي المجتمعي بأهمية الإبلاغ عن الفساد، إذ تشير الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من المواطنين لا يدركون آليات تقديم الشكاوى أو لا يثقون بقدرة الهيئة على حمايتهم، ويعود ذلك إلى عوامل اجتماعية وثقافية، مثل الخوف من الانتقام أو النظرة السلبية للمبلّغين، كما أن ضعف الثقافة القانونية لدى المواطنين يحدّ من قدرتهم على تقديم شكاوى دقيقة ومكتملة.

أما التحدي الثاني فيتعلق بـ ضعف الموارد البشرية داخل الهيئة، إذ يتطلب التعامل مع الشكاوى خبرات قانونية وإدارية متخصصة، إضافة إلى مهارات في التحليل والتحقق، وتشير تقارير إلى أن عدد الموظفين المختصين لا يتناسب مع حجم البلاغات الواردة، مما يؤدي إلى تأخير في معالجة الشكاوى أو ضعف في تقييمها [٣٤].

كما تواجه الهيئة تحدي مهم يتمثل في ضعف التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية المختلفة، إذ إن بعض الجهات تتردد في التعاون أو تقديم المعلومات المطلوبة، مما يعرقل سير التحقيقات، وقد حاول المشرّع معالجة هذا الأمر من خلال النص في قانون هيئة النزاهة على إلزام الجهات

---

[٣٣] ختام حمادي محمود، الأطر القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد الإداري، مكتبة القانون المقارن، العراق، ٢٠٢٢، ص ١١٨.

[٣٤] حسن علي يحيى اللهيبي، فاعلية هيئة النزاهة الاتحادية في الحد من الانحراف في السطلة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٢٥، ص ٦١.

الحكومية بالتعاون الكامل، إلا أن التطبيق العملي ما يزال يواجه عقبات [٣٥].

ومن التحديات الأخرى البيروقراطية الإدارية التي تعيق سرعة التعامل مع الشكاوى، إذ تتطلب بعض الإجراءات وقت طويل بسبب تعدد المراحل الإدارية أو الحاجة إلى موافقات متعددة، وتؤدي هذه البيروقراطية إلى فقدان الثقة لدى المواطنين، خصوصا عندما لا يتلقون ردود واضحة بشأن شكاواهم.

كما أن ضعف البنية التكنولوجية يمثل تحدي مهم، إذ تعتمد الهيئة على أنظمة إلكترونية تحتاج إلى تحديث مستمر لمواكبة التطور التقني، فبعض الشكاوى تُقدّم عبر قنوات إلكترونية غير مؤمنة بشكل كاف، مما يثير مخاوف بشأن سرية المعلومات، وتشير التجارب الدولية إلى أن الأنظمة الإلكترونية المتقدمة تسهم في رفع كفاءة الإبلاغ وتحليل البيانات[٣٦].

ومن التحديات البارزة أيضا الخوف من الانتقام، إذ يتردد العديد من الموظفين في الإبلاغ عن الفساد داخل مؤسساتهم خشية التعرض لعقوبات وظيفية أو اجتماعية، وعلى الرغم من صدور قانون حماية المبلّغين والشهود والخبراء والمجنى عليهم رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٧، إلا أن تطبيقه ما يزال محدود، خصوصا فيما يتعلق بالحماية الوظيفية[٣٧].

كما أن البلاغات الكيدية تمثل تحدي آخر، إذ يتقدم بعض الأفراد بشكاوى غير صحيحة بهدف الإضرار بالغير، وقد نص قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ على معاقبة البلاغ الكاذب، إلا أن تطبيق هذا النص يحتاج إلى آليات تحقق دقيقة[٣٨].

وتواجه الهيئة أيضا تحدي يتعلق بـ ضعف آليات المتابعة، إذ إن بعض الشكاوى لا يتم إبلاغ أصحابها بمراحل التحقق أو نتائج التحقيق، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في المنظومة، وتؤكد الأدبيات أن الشفافية في المتابعة تمثل عامل مهم في تعزيز ثقة المواطنين.

من أبرز التحديات التي تواجه منظومة مكافحة الفساد في العراق غياب الحوافز المادية أو المعنوية للمبلّغين، إذ إن التشريعات النافذة لا تتضمن أي مكافآت تشجيعية، خلاف لما هو معمول به في بعض الدول التي تعتمد نظام المكافآت لتعزيز

[٣٥] قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع العراقي رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٩ الصادر بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠١٩ مادة ١١.

[٣٦] علي ازهر محمد الغراوي، آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي، المركز الأكاديمي، مصر، ٢٠٢٣، ص ٨٢.

[٣٧] قانون حماية المبلّغين والشهود والخبراء العراقي رقم ٥٨ لعام ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ٢٢/١١/٢٠١٧ مادة ٧-١٠.

[٣٨] قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لعام ١٩٦٩ الصادر بتاريخ ١/٧/١٩٦٩ مادة ٢٤٣.

الإبلاغ، ويقتصر دور هيئة النزاهة الاتحادية على استقبال البلاغات والتحقيق فيها عبر قنوات رسمية مثل الخطوط الهاتفية والبريد الإلكتروني، من دون أن تمنح مكافآت للمبلّغين، الأمر الذي يقلل من الدافعية للإبلاغ عن قضايا الفساد الكبرى[٣٩].

وفي ضوء هذه التحديات تبرز الحاجة إلى تطوير منظومة الإبلاغ من خلال مجموعة من الإجراءات العملية. أول هذه الإجراءات يتمثل في تعزيز الوعي المجتمعي عبر حملات إعلامية وتثقيفية توضح أهمية الإبلاغ ودوره في حماية المال العام، كما ينبغي إدراج موضوع مكافحة الفساد في المناهج التعليمية لتعزيز ثقافة النزاهة لدى الأجيال الجديدة.

كما يمثل تطوير البنية التكنولوجية خطوة جوهرية في تعزيز جهود مكافحة الفساد، وذلك عبر إنشاء منصات إلكترونية مؤمنة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في فرز الشكاوى وتحليلها، فضلا عن توفير تطبيقات هاتفية تسهل عملية الإبلاغ، وقد أثبتت التجارب الدولية، كما ورد في تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، أن الأنظمة الرقمية المتقدمة تسهم في رفع كفاءة العمل الرقابي وتعزيز النزاهة العامة[٤٠].

ومن الإجراءات المهمة أيضا تعزيز الحماية القانونية للمبلّغين من خلال توسيع نطاق قانون حماية المبلّغين ليشمل القطاع الخاص، وتفعيل آليات الحماية الوظيفية، وتوفير حماية أمنية عند الضرورة، كما ينبغي إنشاء وحدة خاصة داخل الهيئة تُعنى بمتابعة شؤون المبلّغين[٤١].

كما أن تحسين التنسيق المؤسسي بين هيئة النزاهة والجهات الحكومية الأخرى يمثل ضرورة ملحّة، من خلال إنشاء لجان مشتركة، وتطوير آليات تبادل المعلومات، وتحديد مسؤوليات واضحة لكل جهة.

وعلاوة على ما سبق يتبين أن تطوير منظومة الإبلاغ يمثل خطوة أساسية لتعزيز دور هيئة النزاهة في مكافحة الفساد، وأن معالجة التحديات العملية يتطلب جهوداً تشريعية ومؤسسية وتكنولوجية متكاملة.

يلاحظ مما سبق أن تحليل التحديات العملية التي تواجه منظومة الشكاوى والإخبارات أن فعالية

---

[٣٩] هيئة النزاهة الاتحادية، جمهورية العراق، الموقع الرسمي، ٢٠-١-٢٠٢٢، https://nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=6801&utm، ٣١-١-٢٠٢٦.

[٤٠] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، مكافحة الفساد والنزاهة، الموقع الرسمي للمنظمة، https://www.oecd.org/en/topics/anti-corruption-and-integrity.html، ٣١-١-٢٠٢٦.

[٤١] قانون حماية المبلّغين والشهود والخبراء العراقي رقم ٥٨ لعام ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ٢٢/١١/٢٠١٧ مادة ١٢-١٥.

هيئة النزاهة لا تعتمد على الإطار القانوني وحده، بل على قدرة المؤسسات على تطبيقه بكفاءة، كما أن ضعف الوعي المجتمعي، وقصور الموارد، ومحدودية التنسيق المؤسسي تشكل عوائق حقيقية أمام تحقيق نتائج ملموسة، وتبرز الحاجة إلى تطوير البنية التكنولوجية وتعزيز الحماية القانونية للمبلّغين لضمان بيئة آمنة للإبلاغ، ويؤكد هذا المبحث أن تحسين منظومة الإبلاغ يمثل خطوة جوهرية لتعزيز جهود مكافحة الفساد في العراق.

الخاتمة

يُظهر هذا البحث أن الشكاوى والإخبارات تمثل إحدى أهم الأدوات الرقابية التي تستند إليها هيئة النزاهة العراقية في مواجهة الفساد، وأن فعاليتها ترتبط بمدى كفاءة الإطار القانوني وآليات التطبيق العملي، كما يتضح أن حماية المبلّغين، وتطوير الأنظمة التقنية، وتعزيز الوعي المجتمعي، تشكل ركائز أساسية لضمان نجاح منظومة الإبلاغ، وقد بيّن التحليل أن التحديات ما تزال قائمة، لكنها قابلة للمعالجة من خلال إصلاحات تشريعية ومؤسسية متكاملة، ويؤكد البحث أن تطوير منظومة الشكاوى والإخبارات يمثل خطوة محورية لتعزيز النزاهة والشفافية في العراق.

أولاً: النتائج

يمثل هذا البحث محاولة علمية لفهم الدور الحيوي الذي تؤديه الشكاوى والإخبارات في تعزيز فعالية هيئة النزاهة العراقية، من خلال تحليل الإطار القانوني والتطبيق العملي لهذه الآليات، وقد أتاح هذا التحليل الكشف عن مكامن القوة والضعف، بما يمهّد لعرض النتائج التي خلص إليها البحث:

١- أظهر البحث أن الإطار القانوني العراقي يوفر أساس مهم لتنظيم الشكاوى والإخبارات، لكنه ما يزال بحاجة إلى تطوير في بعض الجوانب، كما تبين أن القوانين الحديثة، مثل قانون حماية المبلّغين، أسهمت في تعزيز الثقة بالإبلاغ، ومع ذلك فإن التطبيق العملي لهذه القوانين لا يزال محدود.

٢- تبيّن أن آليات تلقي الشكاوى داخل هيئة النزاهة متنوعة ومرنة، لكنها تعاني من ضعف في الموارد البشرية والتقنية، كما أن بعض الإجراءات الإدارية تؤدي إلى بطء في معالجة البلاغات، وهذا يؤثر في مستوى ثقة المواطنين بفعالية الهيئة.

٣- أوضح البحث أن الخوف من الانتقام وضعف الوعي المجتمعي يمثلان عائقين رئيسيين أمام الإبلاغ عن الفساد، كما أن الثقافة الاجتماعية السائدة لا تزال تنظر إلى المبلّغين بحذر، وهذا يستدعي جهود توعوية واسعة لتعزيز ثقافة النزاهة.

٤- كشف التحليل أن التنسيق المؤسسي بين هيئة النزاهة والجهات الحكومية الأخرى غير كاف، مما يعرقل سير التحقيقات، كما أن غياب الحوافز للمبلّغين يقلل من عدد البلاغات، وهذا يؤكد الحاجة إلى إصلاحات مؤسسية وتشريعية داعمة.

٥- أظهر البحث أن البنية التكنولوجية الحالية لهيئة النزاهة ما تزال غير كافية لدعم منظومة الإبلاغ بكفاءة عالية، فغياب الأنظمة المتقدمة للتحليل الإلكتروني يحدّ من سرعة فرز الشكاوى ودقتها، وهذا يؤكد الحاجة إلى تحديث شامل للبنية الرقمية للهيئة.

٦- يستنتج أن غياب الحوافز للمبلّغين يشكل عامل مؤثر في انخفاض عدد الشكاوى ذات القيمة، كما أن عدم وجود نظام مكافآت أو دعم معنوي يقلل من دافعية المواطنين للإبلاغ، وهذا يستدعي تبني سياسات تشجيعية مدروسة لتعزيز المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد.

وبناء على هذه النتائج، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات التي تسهم في تطوير فاعلية الشكاوى والإخبارات في تعزيز دور هيئة النزاهة العراقية في مكافحة الفساد.

ثانياً: التوصيات

١- ضرورة تطوير الإطار القانوني للشكاوى والإخبارات، خصوصا فيما يتعلق بتوسيع نطاق الحماية القانونية للمبلّغين، كما ينبغي مراجعة التشريعات بشكل دوري

لضمان توافقها مع المعايير الدولية، ويُفضل تعزيز العقوبات على الجهات التي تمتنع عن التعاون.

٢- يستحسن تعزيز القدرات البشرية داخل هيئة النزاهة من خلال تدريب متخصصين في تقييم الشكاوى والتحقيق الأولي، كما يجب زيادة عدد الموظفين العاملين في هذا المجال، ويسهم ذلك في تسريع معالجة البلاغات ورفع جودتها.

٣- ينبغي إطلاق حملات توعية وطنية لتعزيز ثقافة الإبلاغ وتشجيع المواطنين على المشاركة في مكافحة الفساد، كما يجب إدراج مفاهيم النزاهة في المناهج التعليمية، ويسهم ذلك في بناء وعي مجتمعي مستدام.

٤- لا بد من دراسة إمكانية اعتماد نظام حوافز للمبلّغين عن الفساد، سواء كانت معنوية أو مالية، وفق ضوابط دقيقة، كما يمكن إنشاء صندوق خاص لدعم المبلّغين المتضررين، ويسهم ذلك في زيادة عدد البلاغات وتحسين جودة المعلومات الواردة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العامة

١. زاهد محمد ديري، الرقابة الإدارية، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١١.
٢. محمد إبراهيم عبد الله الزبيدي، الفساد الإداري واستراتيجية المكافحة الإعلامية، دار غيداء، عمّان، ٢٠١٧.
٣. عمر جبار أحمد، ظاهرة الفساد الإداري ودور الهيئات الرقابية في مكافحتها، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ٢٠١٩.
٤. خالد جمال، الشفافية ومكافحة الفساد في العمل الإداري، دار الرنيم للنشر والتوزيع، ٢٠٢٤.
٥. هشام عبد السيد الصافي، الشفافية الإدارية بين ضرورة مكافحة الفساد وحدود السر الوظيفي دراسة تطبيقية مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠٢٢.
٦. علي أزهر محمد الغراوي، آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي، المركز الأكاديمي، مصر، ٢٠٢٣.
٧. محمد فتحي إبراهيم، دور المؤسسات الرقابية الحديثة في مكافحة الفساد الإداري، مركز المحمود للنشر وتوزيع الكتب القانونية، مصر، ٢٠٢٤.

ثانياً: الكتب الخاصة

١. ختام حمادي محمود، الأطر القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد الإداري، مكتبة القانون المقارن، العراق، ٢٠٢٢.
٢. صهيب بشار أحمد الجبوري، دور الادعاء العام في مكافحة الفساد، دار هاترك، العراق، ٢٠٢٦.
٣. حسن عبد الهادي هليل الصبيحاوي، رقابة القضاء الإداري للهدف المخصص للسلطة التقديرية في القانونين اللبناني والعراقي، دار هاترك، العراق، ٢٠٢٣.
٤. السجاد ماجد كاظم، الفساد الإداري وآليات أجهزة الرقابة في مكافحته وتأثيره على بناء دولة المؤسسات والقانون، دار هاترك، العراق، ٢٠٢٣.
٥. ناصح أحمد محمد الإمام عقراوي، دور القضاء الإداري في الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد الإداري، دار هاترك، العراق، ٢٠٢٣.

ثالثاً: المجلات والأبحاث والدوريات

١. مريم محمد عبد صالح، هيئة النزاهة ودورها في مكافحة الفساد الإداري، مجلة الأطروحة-العلوم الاجتماعية، دار الأطروحة للنشر العلمي، العراق، العدد ١، المجلد ٧، آب ٢٠٢٢.
٢. ياسر عبد المنعم محمد، السياسة الجنائية في مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق: تحليل قانوني في ضوء الاتفاقيات الدولية، مجلة الجامعة العراقية، الجامعة العراقية، العدد ٧٤، المجلد ٤، ٢٠٢٥.

رابعاً: الأطاريح

١. حسن علي يحيى اللهيبي، فاعلية هيئة النزاهة الاتحادية في الحد من الانحراف في السلطة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الموصل، ٢٠٢٥.

خامساً: القوانين والتشريعات

١. قانون هيئة النزاهة العراقي رقم ٣٠ لعام ٢٠١١ الصادر بتاريخ ٩/١١/٢٠١١.
٢. قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع العراقي رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٩ الصادر بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠١٩.
٣. قانون انضباط موظفي الدولة العراقي رقم ١٤ لعام ١٩٩١ الصادر بتاريخ ٢٠/٣/١٩٩١.
٤. قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لعام ١٩٦٩ الصادر بتاريخ ١/٧/١٩٦٩.
٥. قانون حماية المبلّغين والشهود والخبراء العراقي رقم ٥٨ لعام ٢٠١٧ الصادر بتاريخ ٢٢/١١/٢٠١٧.
٦. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣، دخلت حيّز النفاذ في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٥.

سادساً: المواقع الإلكترونية

١. هيئة النزاهة الاتحادية، جمهورية العراق، الموقع الرسمي، ٢٠-١-٢٠٢٢، nazaha.iq، ٣١-١-٢٠٢٦.
٢. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، مكافحة الفساد والنزاهة، الموقع الرسمي للمنظمة، oecd.org، ٣١-١-٢٠٢٦.